

الإفناق الرأسمالي بنسبة تصل إلى 0.6% من إجمالي الناتج المحلي. انخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي هامشياً إلى 94.2% في نهاية عام 2018 نتيجة لاستخدام الحكومة ودائع الخزينة.

كما أن ارتفاع مؤشرات البطالة وانخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة يعكسان ضعف توفير فرص العمل. إذ بلغ معدل البطالة 18.6% في الربع الثالث من عام 2018، بارتفاع طفيف عن المتوسط السنوي البالغ 18.3% عام 2017. لم يكن سوق العمل قادراً على توفير ما يكفي من الوظائف الماهرة للشباب الأردن المتعلمين وتظهر أنماط البطالة باستمرار تهميش الإناث والشباب وخرجي الجامعات. علاوة على ذلك، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن إلى 36.8% في الربع الثالث من عام 2018، أي أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ 39.2% في عام 2017.

ومازال انتشار الفقر وأوجه الحرمان من القضايا المهمة. إذ أظهرت أحدث بيانات عن الفقر في الفترة 2010-2011، التي سبقت الأزمة السورية، أن 14.4% من الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني وأن 18% آخرون معرضون للفقر حيث يقعون تحت الخط مرة واحدة على الأقل خلال العام. على الرغم من أن التقديرات الجديدة من مسح 2017-2018 مستدر قريباً، فمن المتوقع ألا يتراجع مستوى الفقر وأوجه الحرمان بشكل كبير، هذا إذا تراجعت. يعمل شخص واحد فقط من بين كل ثلاثة في سن العمل في الأردن ويتم إعادة تخصيص فرص العمل من قطاعات إنتاجية مرتفعة إلى قطاعات إنتاجية منخفضة تزداد في القطاع غير الرسمي. كما أن عدداً متزايداً من العمال ليس لديهم تأمينات اجتماعية ولا عقد قانوني. ويعني النمو السكاني المرتفع للغاية، سواء بين الأردنيين أو من تدفق اللاجئين، أن هناك حاجة إلى خلق عدد ضخم من فرص العمل لزيادة معدل التشغيل بشكل كبير.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي تدريجياً إلى 2.2% عام 2019 و 2.6% على المدى المتوسط. ويتوقف هذا الانتعاش الذي تقوده الصادرات على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ووجود بيئة خارجية داعمة، بما في

سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للأردن نمواً بنسبة 2% عام 2018، أي أقل بشكل هامشي من النمو عام 2017، مقيداً في ذلك بالعقبات الهيكلية والبيئة الإقليمية الصعبة. على جانب العرض، توفر الزخم السائد من قطاع الخدمات القوي (الذي ساهم بنسبة 1.5% في نمو إجمالي الناتج المحلي)، يليه القطاع الصناعي (0.4%). على جانب الطلب، واجه النمو الناتج عن التحسن الكبير في صافي الصادرات انكماشاً كبيراً في الطلب الخاص خلال النصف الأول من عام 2018. وكان نمو الاستثمار معتدلاً بسبب الانخفاض الكبير في الإفناق الرأسمالي العام وضعف تدفقات الاستثمار الخاص.

وتحسن عجز المعاملات الجارية بشكل كبير عام 2018 بأكثر من 3 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، مدعوماً في ذلك بأداء قوي لقطاع الخدمات وتراجع الواردات. وكانت المحركات الرئيسية في ذلك قطاع الضيافة القوي، حيث تحسنت صادرات الخدمات بنسبة 13%، والانخفاض الكبير في الواردات بخلاف الطاقة. بقيت التحويلات المالية من الخارج ضعيفة، بينما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النصف. وعلى الرغم من أوجه التحسن هذه في إيرادات رسوم السفر، وتراجع الواردات بخلاف الطاقة، كما ورد أنباء، ظل تمويل القطاع الخارجي يمثل تحدياً. ونتيجة لذلك، وصل إجمالي احتياطي البنك المركزي الأردني القابلة للاستخدام في نهاية عام 2018 إلى 12.5 مليار دولار (يغطي 6.2 شهر من الواردات)، مقابل تغطية 7.4 شهر من الواردات في نهاية عام 2017.

اتسع عجز المالية العامة (بما في ذلك المنح)، وعكس مسار ضبط الأوضاع السابق، حيث أغلق عند 3.3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2018، بزيادة 1.4% عن المستهدف في الموازنة. وكان هذا بسبب محدودية نمو الإيرادات (مقارنة بالمستهدف في الموازنة) وارتفاع الإفناق المتكرر. لم تتحقق تدابير المالية العامة التي استحدثت عام 2018 بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، وصعوبة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، كان تحصيل العائدات المحلية ضعيفاً، حيث سجلت معدل نمو قدره 3.0% فقط، مقارنة بالمستهدف في الموازنة وهو 16.0%. ارتفع الإفناق المتكرر إلى 25.3% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة 0.7 نقطة مئوية عن مستويات عام 2017، بينما انخفض

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	99
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	424
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار)	4278
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ¹	74.3

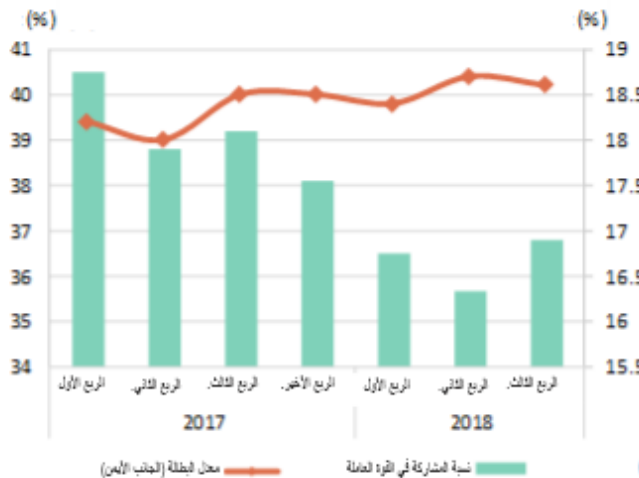
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية متاحف:

(1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

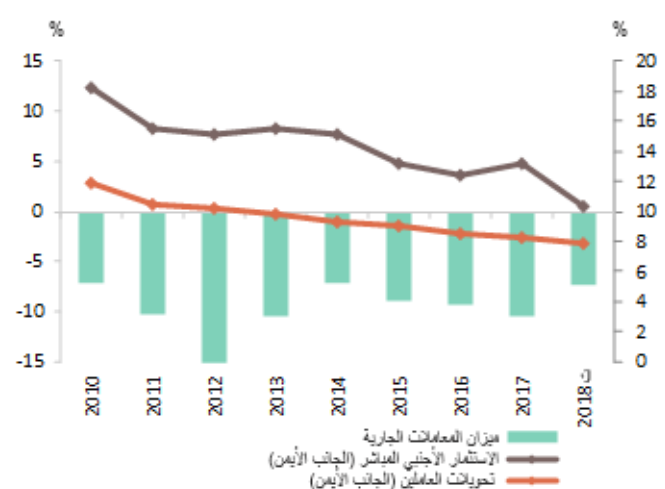
تعكس التوقعات للاقتصاد الأردني تجدد الزخم بالنظر إلى الإشارات الحديثة عن تجديد الدعم الدولي من خلال مبادرة لندن. ومع ذلك، لا يزال الأردن عرضة للخدمات المحلية والخارجية. وهناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً وباطراد والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات في مجالات الاستثمار والعمل والمشتريات والشراكة بين القطاع العام والخاص والطاقة من أجل النجاح في تخفيف هذه التحديات وتحسين الظروف لتحقيق نمو أعلى مستوى وأكثر شمولاً وتعزيز الإنتاجية وتحسين رفاهية الأسرة.

الشكل 2. الأردن / ديناميكت سوق العمل

الشكل 1 الأردن / أداء القطاع الخارجي



المصادر: دائرة الإحصاء العامة وحسابات خبراء البنك الدولي.



المصادر: البنك المركزي الأردني وحسابات خبراء البنك الدولي.

الكلي في الأردن وحالة بلدان الشرق الأوسط والخليج، يمكن أن يكون لتدهور المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط تأثير كبير على تدفقات التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الأجنبية والصادرات. فاستمرار ارتفاع القدرة التنافسية النسبية يقوض آفاق التصدير.

من الأهمية بمكان الانتهاء بنجاح وفي الوقت المناسب من استعراض البرنامج الثاني للتسهيل الممدد التابع لصندوق النقد الدولي.

ذلك الدعم الرسمي كما ورد في مبادرة لندن، وانخفاض تكلفة توليد الطاقة، واستقرار أسعار النفط الدولية. ومن المتوقع أن تتراجع الضغوط على ميزان المعاملات الجارية تدريجياً مع تحسن الميزان التجاري من خلال انتعاش الصادرات وانخفاض الواردات المرتبطة بالطاقة. والعوامل المواتية الرئيسية هي إعادة فتح الحدود العراقية واتفاقات التجارة والاستثمار المرتبطة بها، والمشاركة الأسرع من المتوقع من جانب الشركات المحلية في اتفاقية الاتحاد الأوروبي. من المتوقع أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة المولدة للديون هي مصادر التمويل الرئيسية. ومن المتوقع تضيق عجز المالية العامة عام 2019 من خلال التعبئة القوية للإيرادات المحلية، مدفوعة بقانون ضريبة الدخل الجديد. على المدى المتوسط، من المتوقع أن ينخفض الرصيد الأولي (بما في ذلك المنح) بنسبة 1% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي مع تحقيق تدابير لزيادة الإيرادات واسترداد تكاليف الكهرباء والمياه. ومن شأن ضبط أوضاع المالية العامة وتوقع زيادة التدفقات في الموازنة إلى تحسين ديناميات الدين على المدى المتوسط. ن التوسع الملوس وإصلاح برنامج التحويلات النقدية للمساعدة الاجتماعية التابع لصندوق المعونة الوطنية سيشجع دفعة قوية للحد من الفقر، لكن التقدم على المدى الطويل سيعتمد على خلق فرص العمل.

المخاطر والتحديات

يجب استمرار تكييف الاقتصاد الكلي لوضع الأردن بقوة على طريق خفض العجز والديون. ويمكن لارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتقييد وضع السيولة أن يمثلان تحديات بالنظر إلى ارتفاع إجمالي متطلبات التمويل الخارجي. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين حالة الاقتصاد

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. الأردن/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
2.6	2.4	2.2	2.0	2.1	2.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.3	0.7	0.1	-2.4	3.9	0.2	الاستهلاك الخاص
1.8	2.3	2.9	4.5	3.3	-3.0	الاستهلاك الحكومي
3.7	3.0	3.0	-0.1	7.5	-8.0	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
4.0	4.9	6.1	6.5	3.6	-3.0	الصادرات والسلع والخدمات
1.8	1.9	2.0	-4.6	7.9	-7.9	الواردات والسلع والخدمات
2.6	2.7	1.5	2.4	2.2	2.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.0	1.8	-2.5	3.2	4.8	3.8	الزراعة
2.1	1.8	1.1	1.5	1.8	1.3	الصناعة
2.9	3.1	2.1	2.8	2.2	2.4	الخدمات
2.5	2.5	2.0	4.5	3.3	-0.8	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-7.7	-8.0	-8.2	-7.4	-10.6	-9.4	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.9	4.4	3.6	2.5	5.0	3.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.2	-3.2	-3.1	-3.3	-2.2	-3.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
93.1	93.4	93.9	94.2	94.3	93.8	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.9	0.6	0.1	0.0	0.8	-0.2	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات

(أ) يتضمن عجزاً في المالية العامة قدره 0.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020، و 12% عام 2021.

(ب) إجمالي الدين الحكومي والمضمون من الحكومة يتضمن تقديرات سلطة مياه الأردن للسنوات 2018 - 2021.